د. نزيه بريك*

انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الإثنية في المجتمع الاسرائيلي

(الجزء الثاني)

تطرقنا في العدد السابق الى الوضع الاقتصادي الاجتماعي للفئات الإثنية اليهودية (الاشكنازيم السفاراديم) داخل المجتمع الاسرائيلي. هذا الوضع الذي تجلى كانعكاس لممارسة الفكر الصهيوني على أرض الواقع.

في السياق نفسه، ولاستكمال البحث سنسلط الأضواء في هذا العدد على الوضع الاقتصادي – الاجتماعي للسكان العرب داخل المجتمع الاسرائيلي.

رافق اندلاع حرب العام ثمانية واربعين، التي أدت الى قيام الدولة اليهودية، عملية طرد وتشريد للسكان الأصليين العرب. وخلقت عملية طرد السكان العرب من وطنهم حقائق تاريخية – جغرافية جديدة، حيث شهد المجتمع العربي – الفلسطيني انهياراً ديمغرافياً – إثنياً. فخلال أيام معدودة انتقل العرب من وضع ديمغرافي شكلوا فيه الأكثرية الى وضع أصبحوا فيه أقلية، وتراجع عددهم داخل حدود الدولة اليهودية، بسبب الطرد المتعمد، مما يقارب ٨٦٠,٠٠٠ نسمة الى ١٥٦,٠٠٠ نسمة.

ومنذ العام ١٩٤٨ ازداد عدد السكان العرب داخل اسرائيل حتى وصل الى ١,٢٢٧ مليون نسمة (العام ٢٠٠١)، في المقابل ازداد عدد السكان اليهود من ٦٥٠,٠٠٠ (العام ١٩٤٨) الى ٥,٠٢٥ مليون نسمة (العام ٢٠٠١). في حين ان الزيادة السكانية على الجانب العربي جاءت فقط نتيجة التكاثر الطبيعي، فإن ازدياد السكان اليهود جاء بدرجة اولى نتيجة الهجرة اليهودية للبلاد من كل انحاء العالم.

إن دحر السكان العرب من موقع الأكثرية الى موقع الأقلية داخل حدود الدولة اليهودية السكان العرب جعلهم ذوي هوية منشطرة، حيث يشكلون عملياً جزءاً لا يتجزأ من مجتمعين مختلفين تماماً. فبسبب هويتهم الثقافية والقومية هم جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وبسبب موقعهم الجغرافي (داخل حدود الدولة اليهودية) فهم يشكلون نظرياً

* باحث في القضايا الاجتماعية،مهندس معماري ومهندس تخطيط مدن ومناطق، الجولان السوري المحتل. الجزء الأول نشر في العدد ٩ من ق.آ.

جزءاً من المجتمع الاسرائيلي.

في حين ان الأمر الأول – كونهم جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية– ليس موضع شك وغير قابل للنقاش، فان الأمر الثاني – جزء لا يتجزأ من المجتمع الاسرائيلي– تثار حوله علامة استفهام. فان تشكل أقلية ما جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الذي تعيش فيه، يبقى مرهوناً بالممارسات السياسية والايديولوجية والاقتصادية للطبقة او الفئة المسيطرة داخل هذا المجتمع.

يربط المجتمع اليهودي في اسرائيل عدم مساواة السكان العرب والانتقاص من حقوقهم، اي ما يسمى بعلم الاجتماع «الاضطهاد» بأمرين:

اولاً: بسبب الظروف الخارجية، او ما يسمونه «حالة الحرب» مع الدول العربية المجاورة. فبسبب هذا الوضع، من وجهة النظر الصهيونية، لا يمكن توقع «ولاء» السكان العرب للدولة اليهودية. لكن هنا يتناسى النظام الصهيوني ان «حالة الحرب» مع الجوار العربي كانت وما زالت من انتاج الفكر الصهيوني – الاستعماري الذي اعتمد في ممارسة فكره العنصري سياسة الطرد والتشريد والفصل والتمييز العنصري والتهميش تجاه السكان العرب، اضافة الى سياسة التوسع الكولونيالية، وبالتالي يعتمد خلق بيئة معادية له.

الأمر الثاني الذي يستثمره النظام الصهيوني في تبريره لسياسة عدم مساواة السكان العرب، وهو كون العرب لا يؤدون كل واجباتهم كمواطنين في هذه الدولة، والقصد هنا الخدمة العسكرية.

كذلك يتناسى هنا النظام الصهيوني بشكل متعمد ان جزءاً من السكان العرب يؤدون الخدمة العسكرية تحت طائلة قانون «الخدمة الإجبارية» وهم الدروز والبدو. وخارج إطار قانون «الخدمة الإجبارية» اي بشكل اختياري هناك افراد كثيرون من المسلمين والمسيحيين يخدمون في الجيش والشرطة المدنية، ومع ذلك لم يتمتع هؤلاء بحقوق اكثر، بل تمارس السلطات الاسرائيلية بحقهم إجحافاً يماثل الذي تمارسه مع باقي اخوانهم العرب. فعلى سبيل المثال فقد العرب الدروز اكثر من ٦٠٪، والبدو اكثر من ٩٠٪ من اراضيهم نتيجة سياسة مصادرة الاراضي. ومن جهة اخرى فان اليهود الارثوذكس (الحاريديم) لا يؤدون الخدمة العسكرية، ومع ذلك يتمتعون بحقوق كاملة.

في الحقيقة، ان مسألة اضطهاد السكان العرب والانتقاص من حقوقهم، لا تتعلق بالظروف الخارجية «حالة الحرب»، ولا بقضية الواجبات «الخدمة العسكرية»، انما اسبابها متجذرة في الفكر الصهيوني، الذي رفض منذ بداية مشروعه الكولونيالي الوجود العربي، وسعى بكل الوسائل لتغييره الى حالة لا وجود. اسرائيل التي تعرّف نفسها بـ: «دولة اليهود» بما معناه انها تفهم نفسها سياسياً واجتماعياً كدولة تكون فيها السيطرة منحصرة على المواطنين اليهود. وقد عبّر عن هذا بن غوريون بشكل جلي حين قال: «عندما نقول «استقلال يهودي» او دولة يهودية، نحن نعني بلداً يهودية، تراباً يهودياً، عملاً يهودياً، نحن نعني اقتصاداً يهودياً، زراعة يهودية وصناعة يهودية...» (Lustick,1,1980,P.88).

ان تفضيل فئة ما في مجتمع تعددي ومنحها كل الأولويات، له دلالات على الإرادة في تهميش الفئات الأخرى، ما يؤدي الى اختلال في توازن العلاقات بين الفئات الإثنية. وهذا ما نقرأه بشكل واضح داخل المجتمع الاسرائيلي، حيث يتم تهميش السكان العرب واضطهادهم في شتى ميادين الحياة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية.

كانت أولى الآليات التي مارسها النظام الصهيوني على المواطنين العرب بعد قيام الدولة هي نظام الحكم العسكري، حيث وُضعت جميع المناطق السكنية العربية تحت ادارة وقوانين الحكم العسكري، واستمر هذا الوضع منذ العام ١٩٤٨ حتى العام ١٩٦٦. وقد طالت قوانين هذا الحكم جميع مجالات الحياة للسكان العرب، فقد مُنعت حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة وكان الانتقال من مكان الى آخر مرهوناً بتصريح من السلطات العسكرية. هذه الاجراءات كانت انعكاساً للفكر الصهيوني الذي تبنى مفهوم سياسة التمييز والعزل ورفض الوجود العربي. اضافة الى ذلك، ومنذ قيام الدولة، مارس النظام الصهيوني – وما زال– سياسة مصادرة الأراضي من السكان العرب الى أبعد الحدود.

ان نظام الحكم العسكري الذي طُبق على السكان العرب لمدة ثمانية عشر عاماً، والذي كان شبيهاً بالاقامة الجبرية، وسياسة مصادرة الأراضي، أرسلت مؤشرات واضحة للسكان العرب برفضهم من قبل الفئة المسيطرة (اليهود) كمواطنين يتمتعون بكامل الحقوق. فقوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية و«المناطق المغلقة» ومصادرة الأراضي هي اجراءات ذات شخصية عنصرية تصب في سياسة «الغيتو»، والتي زادت بدورها شرخ العلاقات والبعد الاجتماعي (Social- Distance) بين اليهود والعرب، وبالتالي شكلت حاجزاً كبيراً أمام انخراط العرب في المجتمع الاسرائيلي، بل شكلت قوة رفض جماعية تستمد طاقتها من سياسة التهميش والاضطهاد التي يمارسها النظام الصهيوني من الرأس حتى القاعدة.

يستمد النظام الصهيوني ممارسة الاضطهاد والتهميش ضد السكان العرب من الاعتبارات الآتية:

١– مفهوم التمييز والتفوق لديهم اتجاه الآخرين، ونظرتهم الى كل من ينتمي الى دائرة الحضارة الشرقية انه «متخلف» و«بربري»، لا يمتلك مقومات الحضارة.

٢- العامل النفسي: فالنظام الصهيوني يدرك بداخله حقيقة الجريمة التي اقترفها بحق الشعب الفلسطيني. هذا الإدراك وفي ظل موازين القوة القائمة لصالحه يجعله يفضل الاستمرار باقتراف الجريمة، بدل التوقف امام محاسبة الضمير. فلولا انتهاء الحرب العالمية الثانية بهزيمة الألمان لما حوسبوا على جرائمهم، ولا حاسبوا أنفسهم، ولا نشأت لديهم «عقدة الذنب» تجاه اليهود، وعلى سبيل المثال: فانه في ظل موازين القوة القائمة، من يمكنه اليوم محاسبة اميركا على جرائمها؟

٣- انطلاقاً من إدراك النظام الصهيوني بحقيقة جرائمه، نراه يميل الى رؤية الضحية (العرب) واعتبارها «قوة معادية»، ومن خلال هذه الرؤية يستمد سياسة التمييز والاضطهاد، اضافة لذلك فانه من وجهة نظر علم الاجتماع فان عدم التوازن بين الفئات الإثنية في مجتمع تعددي، يخلق لدى الفئة المسيطرة سلوكية الأحكام المسبقة والحكم الجماعي تجاه الفئة المسيطر عليها، وهذا ما يدفع الى توسيع الفجوة في العلاقات بين الطرفين. من هنا يمكن القول ان العلاقة بين اليهود والعرب هي علاقة «بجانب الآخر» وليس علاقة «مع الآخر».

ان سياسة الدولة في تنمية القطاع الزراعي هي سياسة ذات طابع إثني بحت، ففي حين تمارس كل الوسائل لتحجيم القطاع الزراعي العربي الى درجة لا يمكن اليوم الحديث عن قطاع زراعي في الوسط العربي، نراها تقدم كل الامكانيات من اجل تطوير القطاع الزراعي اليهودي.

في سوق العمل تشكل المعامل والمصانع (يستثنى منها المصانع العسكرية) اكبر مساحة التقاء بين اليهود والعرب، فهم نادراً ما يعملون معاً في المكاتب! أما العمل في مراكز السلطة العليا فيشكل حالة استثنائية. وفي المجتمع الاسرائيلي لا يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي بين اليهود والعرب، ذلك ان سوق العمل والنشاط الاقتصادي في اسرائيل يعتبر طريقاً ذا اتجاه واحد، ففي حين ان العرب يعملون لدى اليهود، لا نرى بالمقابل او بالكاد نرى يهوداً يعملون عند العرب، وذلك يعود للأسباب التالية:

١- عامل نفسي: (كفئة مُسيطرة) يرفض اليهود العمل عند العرب (كفئة مُسيطر عليها).

٢- تتكفل وتعمل الفئة التي تمتلك السلطة (اليهود) ايجاد فرص العمل لاعضائها واعطاءهم الاولوية في سوق العمل، في حين يتم تهميش الفئة التي تقع خارج دائرة السلطة (العرب).

يتجه العرب رغم الاضطهاد والتمييز الذي يلاقونه الى سوق العمل اليهودية، ذلك ان الوسط العربي نتيجه اهماله في مخططات السلطة التنموية يفتقد الى فرص عمل كافية تمكنه من استيعاب كل القوى العاملة فيه.

لقد فقد السكان العرب بعد قيام الدولة السيادة الاقتصادية واصبحوا مرتبطين بالنظام الاقتصادي الاسرائيلي. فسياسة مصادرة الاراضي أدت الى خلق طبقة بروليتارية واسعة عاطلة عن العمل في الريف، والتي كانت الزراعة تشكل مصدر عيشها الرئيسي، وبالتالي لم يكن امامهم من امكانيات سوى البحث عن مصدر المعيشة في سوق العمل اليهودي، وكقوى عاملة غير مهنية، تم استيعابهم في اقتصاد البناء والعمل الزراعي في المستوطنات اليهودية.

تتميز القوى العاملة العربية كطبقة بروليتارية بانها طبقة متنقلة، حيث تخرج صباحاً الى العمل في الوسط اليهودي وتعود مساءً الى مكان سكناها، وعلى سبيل المثال فقد وصلت نسبة العاملين حسب الاحصاءات الرسمية من القوى العاملة العربية خارج مناطق سكنهم العام ١٩٨٢ الى ٥٢,٢٪، وفي اعتقادي ان النسبة الحقيقية تفوق ذلك كثيراً، باعتبار انها لا تضم بداخلها العمال الموسميين.

عند قيام الدولة كانت نسبة ٦٠٪ من القوى العاملة العربية تعمل في الزراعة، التي شكلت العمود الفقري لاقتصاد السكان العرب. وفي العام ١٩٥٨ تراجعت النسبة الى ٥٨,٢٪، ثم العام ١٩٧٢ الى ١٩,٩٪ والعام ١٩٧٤ الى ١٤,٥٪ والعام ١٩٨٨ الى ٧,٢٪.

(Ansprenger, Fr. 1978, P43 Zureik.E, 1979,P123 Haydar, A.1988, P.7-24)

هذه كانت النتائج المباشرة لسياسة مصادرة الاراضي، حيث فقد السكان العرب اكثر من ٧٠٪ من اراضيهم.

أهم مميزات سياسة التنمية الاقتصادية في اسرائيل هو توظيف كل الثروات والامكانيات المتاحة في خدمة هدف استمرار السيطرة اليهودية في جميع مجالات الحياة، وبالتالي تهميش السكان العرب، وهذه سياسة كولونيالية صرفة مارسها المستوطنون البيض في زمبابوي (روديسيا)، جنوب افريقيا، اميركا واستراليا...الخ.

ان الانتاج الزراعي في الوسط العربي أقل بكثير منه في الوسط اليهودي، وذلك يعود للأساليب التالية:

١- كمية مياه الري القليلة جداً التي تقدمها السلطات للمزارعين العرب مقارنة مع نظرائهم اليهود، حيث يعطى المزارعون العرب فقط ٢,٣٪ من كمية المياه المخصصة للزراعة في البلاد (المصدر: «كل العرب» ٢٠٠٣/١٢/١٦).

٢- استثناء القطاع الزراعي في الوسط العربي من الدعم الحكومي.

٣- بقاء قسم من المزارعين العرب خارج عملية تحديث هيكلية ومكننة القطاع الزراعي.

ان سياسة الدولة في تنمية القطاع الزراعي هي سياسة ذات طابع إثني بحت، ففي حين تمارس كل الوسائل لتحجيم القطاع الزراعي العربي الى درجة لا يمكن اليوم الحديث عن قطاع زراعي في الوسط العربي، نراها تقدم كل الامكانيات من اجل تطوير القطاع الزراعي اليهودي.

ان النقاش حول دينامية العملية البروليتارية بمعنى النمو المتسارع للطبقة البروليتارية في الوسط الريفي يمكن تعليله بالعوامل التالية:

١- النقص في الاراضي الزراعية كنتيجة لسياسة مصادرة الاراضي.

٢- نسبة الازدياد السكاني الطبيعي في الوسط العربي حيث تبلغ ٣,٤٪، وهي من النسب العالية في العالم.

٣- التراجع المادي في قيمة الاقتصاد الزراعي، بمعنى ان الاقتصاد الزراعي اصبح قليل الربح، خاصة بسبب سياسة المياه التي تمارسها الدولة مع المزارعين العرب، والتي لا تؤثر على كمية الانتاج فحسب، انما لا تسمح كذلك للمواطنين العرب بممارسة بعض الأنشطة الزراعية، كونها تحتاج الى كميات كبيرة من المياه.

٤- الهجرة من الريف أو هجرة العمل داخل الريف كنتيجة للعوامل سابقة الذكر.

لكي نوضح صورة الوضع الاقتصادي - الاجتماعي للسكان العرب داخل المجتمع الاسرائيلي لا بد من القاء الضوء على الجوانب التالية:

* التعليم.
* سوق العمل والتوزيع المهني.
* الدخل.
* الوضع السكني.

يشكل التعليم في المجتمعات العصرية أحد أهم العوامل الرئيسة في تحديد مستوى الحياة، وبالتالي له دور مؤثر في تحديد تدرج الفرد أو الفئة في سلّم المجتمع. الجدير بالذكر أن التدرج داخل المجتمع الاسرائيلي يرتكز على قاعدة ذات معالم إثنية واضحة.

إن ممارسة سياسة التقسيم الإثني لا نجدها فقط في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، إنما تنطبق كذلك على الشأن التعليمي والتربوي، ففي إسرائيل هناك جهازا تعليم مختلفان جداً لهما منحى إثني.

العرب واليهود من سن الخامسة عشرة وما فوق - حسب التحصيل الدراسي (المدرسة) نوع

	المجموع٪	بدون مدرسة	ابتدائي	المدرسة [1] يشيفا (مدرسة دينية)	ثانوية	مؤسسة فوق الثانوية	مؤسسة أكاديمية
١٩٦١		(أمي)					
يهود	١٠٠	١٢,٢	٤١,٤	٣,٢	٣٣,٨	٢,٧	٦,٤
عرب [2]	١٠٠	٤٩,٢	٤٢,١	--	٧,٣		١,٤
١٩٨٠							
يهود	١٠٠	٦,٣	٢٥,٣	١,٧	٤٦,٦	٦,٧	١٢,١
عرب [2]	١٠٠	١٩,٣	٤٠,٣	--	٢٣,٦	٢,٧	٤,٤
٢٠٠١							
يهود	١٠٠	٢,٥	١٠,٢	٢,٨	٤٣,٣	١٤,٩	٢٦,٣
عرب	١٠٠	٦,٣	٣٠,٧	--	٣٩,٩	١٠,٢	١٢,٩

١ - من سن الرابعة عشرة وما فوق ٢ - لا يضم بدو الجنوب

المصدر: Statistical yearbook of Israel 1992 + 2002

إن الهيمنة اليهودية على مراكز الاقتصاد الاسرائيلي هي انعكاس واضح لفكرة «الدولة اليهودية» والتي تعني بالمفهوم الصهيوني السيطرة اليهودية على جميع نشاطات وفعاليات مجتمع هذه الدولة. ففي ظل هذا المفهوم تصبح الهيمنة والسيطرة هدفاً يخطط له وتوضع له آليات للتنفيذ، وهكذا تتشكل الهيمنة كإفراز لسياسة متعمدة.

الناحية المهمة في المجال التربوي ليست الفصل في الجهاز التعليمي، إنما الاختلاف والفوارق في البرامج التعليمية والمستوى التعليمي، ومن ثم في البنية التحتية للمدارس، حيث يشكل عقبة أمام التحاقهم بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية (Graham-Brown, S. 1987).

نرى من خلال معطيات الجدول بشكل جلي التطور الملحوظ في مستوى التحصيل المدرسي لدى السكان العرب، فقد تراجعت نسبة الأميين من ٤٩,٢٪ العام ١٩٦١ إلى ٦,٣٪ العام ٢٠٠١، وهذا بفضل قانون التعليم الإلزامي للمرحلة الابتدائية، وارتفعت نسبة الذين أنهوا المرحلة الثانوية من ٧,٣٪ العام ١٩٦١ إلى ٣٩,٩٪ العام ٢٠٠١، وفي المرحلة ما بعد الثانوية (مؤسسات أكاديمية وغير أكاديمية) ارتفعت النسبة من ١,٤٪ العام ١٩٦١ إلى ٢٣,١٪ العام ٢٠٠١.

هذا التطور في المستوى التعليمي نلاحظه كذلك على الجانب اليهودي، بالإضافة إلى أن العالم كله شهد تطوراً كهذا وإن بنسب مختلفة، لكن المثير للانتباه هو أنه كلما كانت المؤسسة التعليمية أعلى، كلما كان الفارق بين اليهود والعرب أعلى، خاصة في مرحلة ما بعد الثانوية.

الجدير بالذكر أن ازدياد نسبة الأكاديميين العرب يعود بالفضل إلى المنظومة الاشتراكية السابقة، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، حيث قدّموا المنح الدراسية، وتخرج من جامعاتهم آلاف الأكاديميين العرب.

نرى من خلال الجدول أن نسبة الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية كانت ارتفعت من ١,٧٪ في العام الدراسي ٧٥/١٩٧٤ إلى ٤,٦٪ العام ٩٠/١٩٨٩ ثم إلى ٥,٨٪ العام ١/٢٠٠٠. لكن العام ١٩٧٥ كان عدد السكان العرب في إسرائيل يساوي ١٥,٣٪ والعام ١٩٩٠ ١٨,١٪ والعام ٢٠٠١ وصلت نسبة السكان العرب إلى ١٩,١٪.

وإذا ما قارنا نسبة الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية مع نسبتهم من تعداد السكان، أي وزنهم الديمغرافي نرى تبايناً كبيراً له مدلولات واضحة على اختلال التوازن بين الوزنين الديمغرافي والأكاديمي.

وإذا ما ألقينا نظرة على توزيع الطلاب العرب حسب الدرجة الأكاديمية، يمكن القول إنه كلما كانت الدرجة العلمية أعلى كلما كانت نسبة العرب أقل، ويتسع الفارق أكثر لصالح اليهود.

إن سبب النسبة المنخفضة لتمثيل الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية يعود للأسباب التالية:

١ – امتحان البسيخومتري الذي تفرضه الجامعات (إضافة لشهادة البغروت) كشرط قبول للجامعة، والذي يشكل بالنسبة للطلاب العرب عائقاً أمام قبولهم. فنسبة الطلاب العرب الذين يجتازون هذا الامتحان قليلة، وذلك بسبب التباين في البرامج المدرسية بين الوسطين العربي واليهودي.

الطلاب في الجامعات الإسرائيلية حسب الانتماء الإثني والدرجة الأكاديمية

	السنة الدراسية ٧٥/١٩٧٤				السنة الدراسية ٩٠/١٩٨٩				السنة الدراسية ١/٢٠٠٠			
	المجموع	BA	M.A	PH.D	المجموع	BA	M.A	PH.D	المجموع	BA	M.A	PH.D
	%											
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اليهود	٩٨,٣	٩٦,٥	٩٨,٧	٩٩,٧	٩٤,٢	٩٣,٣	٩٦,٧	٩٦,١	٩٤,٢	٩٠,٤	٩٥,٤	٩٦,٦
العرب	١,٧	٣,٥	١,٣	٠,٣	٥,٨	٦,٧	٣,٣	٣,٩	٩,٦	٤,٦	٤,٦	٣,٤

المصدر: Statistical yearbook of Israel, 1992+2002

٢ – استثناء الطلاب العرب، أي منعهم من الالتحاق ببعض المواضيع الدراسية (في المجال العلمي) لأسباب «أمنية قومية».

٣ – الرسوم الجامعية العالية، والتي تؤثر سلباً على الطبقات الاجتماعية الضعيفة (العرب واليهود الشرقيين) بالإضافة إلى أن نسبة العرب الحاصلين على منح دراسية أقل بكثير من اليهود، فقسم من المنح الدراسية تعطى فقط للذين أنهوا الخدمة العسكرية.

٤ – الإمكانيات الضئيلة في فرص العمل للأكاديميين العرب، ما يجعل البعض يعدل عن التوجه للدراسة الجامعية ويلتحق بالعمل مبكراً.

سوق العمل الإسرائيلي

أكثر ما يثير الانتباه في معطيات الجدول هو التراجع الكبير في القوى العاملة العربية في قطاع الزراعة. في العام ١٩٥٥ كانت ٥٠,١٪ من القوى العاملة العربية تعمل في الزراعة، وتراجعت العام ١٩٧٠ إلى ٢٠,٨٪ والعام ١٩٨٢ إلى ١٠,٢٪ والعام ١٩٩١ إلى ٤,٩٪ ثم العام ٢٠٠١ إلى ٢,٨٪.

تعود أسباب هذا التراجع الكبير إلى فقدان السكان العرب على مر السنين أراضيهم الزراعية بسبب سياسة سلب الأراضي من قبل السلطة.

بين العام ١٩٥٥ – ١٩٨٢ تضاعف عدد العمال العرب في قطاع البناء خمس مرات، حيث ارتفع العدد خلال هذه الفترة من ٥٧٠٠ عامل إلى ٣٠٠٠٠ عامل، في حين أن عدد السكان تضاعف خلال هذه الفترة فقط ثلاث مرات ونصف (Statistical yearbook 1983) (Herari, Y. 1976).

في العام ١٩٩١ كانت نسبة ٤٤,١٪ من القوى العاملة العربية، أي ما يعادل النصف تعمل في قطاعي الصناعة والبناء مقابل ٢٥,٥٪ فقط من القوى العاملة اليهودية. وفي العام ٢٠٠١ كانت نسبة ٣٤٪ من القوى العاملة العربية مقابل ٢١,١٪ من القوى العاملة اليهودية تعمل في هذين القطاعين. لكن الامر لا يتوقف عند هذا الحد، فمما لا شك فيه أن العمال العرب يحتلون المراكز السفلى وغير الاستراتيجية في هذه القطاعات، في حين أن العمال اليهود يحتلون المراكز العليا وخاصة في القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية كقطاعات الصناعات العسكرية، صناعة الماس والإلكترونيات ...الخ.

توزيع القوى العاملة من اليهود والعرب حسب

القطاع	القطاع الاقتصادي (بالنسبة المئوية)									
	١٩٥٥		١٩٧٠		١٩٨٢		١٩٩١		٢٠٠١	
	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب
الاقتصادي	١٥,٠	٥٠,١	١٧,٤	٢٠,٨	٥,١	١٠,٢	٣,٣	٤,٩	١,٤	٢,٨
الزراعة	٢٢,٥	١٣,٤	٢٥,٥	١٦,٩	٢٣,٣	١٩,٦	٢١,٣	٢٣,٦	١٧,٦	١٩,٨
الصناعة	٩,١	١٣,٠	٧,١	٢٢,١	٤,٥	٢١,٣	٤,٢	٢٠,٥	٣,٥	١٤,٢
البناء	٢,١	٠,٥	١,٣	٠,٣	١,٢	٠,٣	١,٢	٠,٤	١,٠	٠,٤
الطاقة مياه + كهرباء	—	—	١٣,٠	١٣,٤	١١,٩	١٣,٦	١٤,٠	١٥,٨	١٦,٢	٢٢,٣
التجارة فنادق + مطاعم	٦,٤	٢,٤	٧,٧	٦,٢	٦,٨	٧,٠	٦,٢	٥,٤	٦,٥	٥,٧
الاتصالات والنقل	—	—	٥,٦	١,٢	٩,٧	٣,١	١١,٢	٣,٢	١٦,٧	٧,٤
خدمات مالية	٢٢	٩,٥	٢٥,٠	١٢,٤	٣١,٣	١٩,٣	٣١,٣	١٨,٩	٣٠,٦	٢٢,٤
خدمات عامة	٨,٧	٢,٦	٦,٧	٦,٧	٦,٢	٥,٦	٧,٣	٧,٤	٦,٥	٥,٠
خدمات أخرى										

المصدر: الإحصائيات لسنة ١٩٥٥ و١٩٧٠ من كتاب المواطنون العرب في اسرائيل. إصدار مكتب التربية والتعليم – قسم البرامج التعليمية. معهد فان لير، القدس ١٩٨٤.

Statistical yearbook of Israel, 1983, 1991, 2002

إن الهيمنة اليهودية على مراكز الاقتصاد الاسرائيلي هو انعكاس واضح لفكرة «الدولة اليهودية» والتي تعني بالمفهوم الصهيوني السيطرة اليهودية على جميع انشاطات وفعاليات مجتمع هذه الدولة. ففي ظل هذا المفهوم تصبح الهيمنة والسيطرة هدفاً يخطط له وتوضع له آليات للتنفيذ، وهكذا تتشكل الهيمنة كإفراز لسياسة متعمدة.

إن غياب قطاع صناعي في الوسط العربي ينتج انعكاسات سلبية:

١ – إبقاء العرب مرتبطين بالاقتصاد اليهودي، وبالتالي ابقاؤهم كمخزون من القوى العاملة البروليتارية الرخيصة للاقتصاد اليهودي.

٢ – إعاقة عملية النهوض الاقتصادي، وبالتالي حرمان الوسط العربي من الاستفادة المباشرة، وهذا ما يلقي بظلاله السلبية على النهوض بجميع مجالات الحياة الأخرى.

تعكس معطيات الجدول صورة واضحة للتركيبة الهرمية للمجتمع الاسرائيلي، ففي حين تتمركز غالبية القوى العاملة العربية في درجات السلم المهني السفلي، تتمركز غالبية القوى العاملة اليهودية في درجات السلم المهني العليا.

العام ٢٠٠١ عمل ٥٤,٧٪ من القوى العاملة العربية (٣٨,٣٪ مهنيون و١٦,٤٪ غير مهنيين) في قطاعي البناء والصناعة مقابل ٢٣,١٪ من القوى العاملة اليهودية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة السكان العرب كانت العام ٢٠٠١ تصل إلى ١٩,١٪، عندها يبرز واضحاً عدم التكافؤ في التوزيع المهني، حيث أن وزنهم المهني في هذه القطاعات يفوق وزنهم الديمغرافي بثلاثة أضعاف.

توزيع القوى العاملة حسب المجال المهني بالانتماء الإثني (بالنسبة المئوية)

المهنة	يهود		عرب	
	١٩٨٢	٢٠٠١	١٩٨٢	٢٠٠١
مهن أكاديمية	٨,٨	١٣,٩	٢,٥	٨,٠
مهن حرة تكنولوجية	١٥,٥	١٦,٨	٧,٧	١٠,٤
مدراء	٤,٠	٧,٧	١,٧	١,٩
مكاتب (ياقات بيض)	٢٠,٤	١٩,٤	٤,٢	٧,٩
مبيعات وخدمات	١٨,٩	١٨,١	١٨,١	١٥,١
مهنيون زراعيون	٤,٩	١,٠	١٠,٩	٢,٠
مهنيون في البناء، الصناعة والنقل	١٤,٤	١٥,٨	٤١,١	٣٨,٣
غير مهنيين	٣,٢	٧,٣	١٣,٨	١٦,٤

المصدر: Statistical yearbook of Israel 1983, 2000

العلم

يعد عدد السنوات الدراسية للفرد انعكاساً ليس على الحضارة الثقافية للمجتمع الذي ينتمي إليه فحسب، إنما كذلك على المستوى الاقتصادي للفرد.

من خلال معطيات الجدول، نرى بوضوح العلاقة المتبادلة بين عدد سنوات الدراسة والدخل المادي، فنرى أنه كلما كان عدد سنوات التحصيل العلمي أكثر كلما كان الدخل أعلى.

إن تمركز غالبية القوى العاملة العربية في القطاعات الاقتصادية (الصناعة والبناء) والمهن ذات الطابع البروليتاري له انعكاسات مادية مباشرة، يمكن قراءتها في الجدول الآتي:

نرى من خلال هذه المعطيات، أن الدخل المالي (الشهري) للمهن والأعمال التي تمارسها غالبية القوى العاملة العربية (الصناعة والبناء) أقل بكثير من دخل المهن والأعمال ذات السيطرة اليهودية.

يعكس الدخل المالي للفرد في المجتمع الإسرائيلي، وجود علاقة جدلية مع الانتماء الإثني، فكما بدا واضحاً في الجزء الأول من البحث (العدد السابق) عن التباين في الدخل بين الأشكنازيم السفارديم، كذلك الأمر بين اليهود والعرب.

العام ١٩٩١ بلغ معدل الدخل الشهري (غير الصافي) لرب الأسرة العربية ٣,٤٩٧ شيكلاً، وهذا ما يساوي ٧٢٪ من معدل الدخل الشهري للأسرة اليهودية. وإذا ما قارنا هذا الدخل مع دخل رب الأسرة اليهودية المولود في اسرائيل حسب الانتماء الإثني فإننا نحصل على المعطيات التالية: معدل دخل رب الأسرة العربية يساوي ٥٩٪ من معدل دخل رب أسرة اشكنازية و ٨٤٪ من معدل دخل رب أسرة سفارادية و ٧٣٪ من معدل دخل رب أسرة اسرائيلية (الجيل الثالث).

أما بالمقارنة مع اليهود المولودين في الخارج فإن معدل دخل رب الأسرة العربية يعادل ٦٨٪ من معدل دخل رب أسرة اشكنازية و ٨٠٪ من معدل دخل رب أسرة سفارادية. وإذا ما قارنا دخل رب الأسرة العربية واليهودية حسب عدد الأفراد في الأسرة فإننا نلاحظ فارقاً كبيراً في الدخل، خاصة في صفوف الأسر التي يبلغ تعدادها بين ٢ – ٥ أفراد، حيث يصل الدخل الى أقل من المعدل العام بكثير.

إن هذا التباين في الدخل، وبالتالي التباين في أجرة العمل لا يمكن تفسيره فقط بسبب التمثيل العالي للقوى العاملة العربية في قطاعات الأعمال البروليتارية ذات الأجر المتدني، وإنما كذلك بسبب سياسة الأجور الإثنية، حيث تُدفع للعامل العربي أجرة أقل من أجرة العامل اليهودي للعمل ذاته.

الوضع السكني

رأينا فيما سبق كيف أن مستوى التعليم للفرد له تأثير مباشر على نوع العمل (المهنة) الذي يمارسه الفرد، ونوع المهنة يؤثر على مستوى دخل الفرد، وبالتالي على حياته الاقتصادية، والذي بدوره ينعكس على وضعه السكني.

تبدو الصورة واضحة من معطيات الجدول. ففي العام ١٩٨٢ كان ٣٣,٩٪ من اليهود يتمتعون بوضع سكني فيه أقل من شخص للغرفة الواحدة مقابل ٧,٦٪ عند العرب، وتحسن وضع هذه الفئة ليصل العام ٢٠٠١ الى ٥٣,٨٪ عند اليهود مقابل ٢١,١٪ عند العرب. لكن يبقى الفارق في الوضع السكني كبيراً، حيث يمكن القول: كلما كان عدد الأشخاص للغرفة الواحدة أكثر كلما كانت نسبة العرب أكبر، وكلما كان عدد الأشخاص للغرفة الواحدة أقل كلما كانت نسبة اليهود أكبر.

تعتبر الأسرة العربية غنية الأفراد، ففي العام ١٩٩٢ كانت نسبة ٣٢,٤٪ من مجموع الأسر العربية أسر ذات سبعة أفراد وما فوق، مقابل ٤,٩٥٪ على الجانب اليهودي، وتراجعت هذه النسبة (على الأرجح بسبب الوعي والظروف الاقتصادية) لتصل العام ٢٠٠١ الى ١٩,٦٪ على الجانب العربي مقابل ٣,٧٪ على الجانب اليهودي.

الفرق في الوضع السكني بين اليهود والعرب واضح، حيث يبلغ

المدخول الشهري (غير الصافي) حسب عدد سنوات التعلم (العام ٢٠٠٠) بالشيكل

	عدد سنوات الدراسة					
	٠ – ٤	٥ – ٨	٩ – ١٠	١١ – ١٢	١٣ – ١٥	١٦ +
الدخل الشهري	٣,٤٠٣	٣,٩٤٢	٤,٤٢١	٥,٤٣٥	٦,٦٠٩	١٠,٠١٤

المصدر Statistical yearbook of Israel 2002, Tab. 12. 38

معدل الدخل الشهري (غير الصافي) لرب الأسرة حسب حجم الأسرة (عدد الأفراد) والانتماء الإثني (١٩٩١)

أسر ليفقط

	عدد الأشخاص في الأسرة							
	المجموع	١	٢	٣	٤	٥	٦+	المجموع ٪
لمجموع بالآلاف	٦٧١,١	٥٩,١	١٠٨,٥	١٠٩,٠	١٥٦,٢	١٣٤,٧	١٠٣,٤	٪١٠٠
معدل الدخل الشهري غير الصافي بالشيكل								
المجموع (يهود وعرب)	٤,٧٧٨	٢,٦٧٥	٣,٩١٥	٤,٦٣٥	٥,٢٩٠	٥,٦٤٣	٥,١١٥	٪١٠٠
اليهود	٤,٨٥٤	٢,٦٩١	٣,٩٥٣	٤,٧٠٩	٥,٣٧٦	٥,٧٦٥	٥,٣٣٨	٪٩٤,٤
العرب	٣,٤٩٧	–	٢,٤٨٨	٢,٥٦٨	٣,١٠٧	٣,٠٦١	٤,١٢٧	٪٥,٦
العلاقة النسبة للدخل بين اليهود والعرب	٪٧٢	–	٪٦٣	٪٥٤,٥	٪٥٨	٪٥٢	٪٧٧	

المصدر Statistical yearbook of Israel 1992, Tab.114

المدخول الشهري (غير الصـ افي) حسب المهنة (العام ٢٠٠٠) بالشيكل

عمل أكاديمي	مهنة حرة	مدراء	مكاتب الياقات البيض	المهنة وكلاء مبيعات وخدمات	عمال مهنيون بالزراعة	عمال مهنيون بالصناعة والبناء وآخرون	عمال غير مهنيين
١٠,٦٨٦	٧,٢٦٧	١٤,٦٩٥	٥,٧٢٤	٤,١٧٨	٤,٤٩٧	٥,٧٥٩	٣,١٠٨

المصدر Statistical yearbook of Israel 2002, Tab. (12. 37)

الكثافة السكانية: عدد الأشخاص للغرفة الواحدة (بالنسبة المئوية)

عدد الأشخاص	– ١,٠	١,٠	١,٠١ – ١,٤٩	١,٥٠–١,٩٩	٢,٠٠	٢,٠١–٢,٤٩	٢,٥٠–٢,٩٩	٣,٠ +	المجموع
١٩٨٢ يهود [١]	٣٣,٩	٢١,٦	٢٠,٨	١٢,٧	٦,١	١,٨	١,٩	١,٣	٪١٠٠
عرب [٢]	٧,٦	٩,٩	٨,٩	١٤,١	١٢,٩	٧,٧	٩,٩	٢٩,٣	٪١٠٠
٢٠٠١ يهود	٥٣,٨	٢١,١	١٤,٥	٦,١	٢,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٪١٠٠
عرب	٢١,١	١٧,٢	١٨,٠	١٨,٧	٩,٩	٥,٠	٤,٤	٥,٧	٪١٠٠

(١) بضمنهم غير المعروفين، وبدون الكيبوتسات (٢) بدون البدو.

المصدر Statistical yearbook of Israel 1983-2002

العائلات حسب عدد أفراد الأسرة وعدد غرف المسكن والانتماء الاثني لرب الأسرة (٢٠٠١)

	عدد أفراد الأسرة							
	المجموع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧+
يهود								
بالآلاف	١,٥٣٧,٩	٣٠٦,٠	٣٧٨,٧	٢٥٨,٩	٢٦٤,٠	١٩١,٤	٨٢,٧	٥٦,٣
بالنسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الغرف بالمسكن								
١	٢,٥	١٠,٣	١,٤	–	–	–	–	–
١,٥	٢,٥	٩,٠	٢,١	٠,٦	–	–	–	–
٢	٩,٩	٢٣,١	١٤,٤	٥,٥	٢,٧	٢,٠	–	٢,٥
٢,٥	٥,٤	٨,٦	٨,٧	٤,٨	٢,٦	١,٧	–	–
٣	٣٠,٨	٣٤,٢	٤٠,٥	٣٦,٦	٢٥,٩	١٥,٤	١٧,١	١٧,١
٣,٥	٤,٦	٢,٨	٤,٢	٥,٦	٦,٣	٤,٧	٤,١	٦,٤
٤	٢٤,٣	٩,٤	٢٠,٢	٢٨,٤	٣٢,٧	٣٣,٨	٣١,٦	٣١,٠
٤,٥+	١٩,٩	٢,٦	٨,٥	١٨,٢	٢٩,٤	٤٢,٣	٤٤,٥	٤١,١
معدل عدد الغرف للفرد	١,١٣	٢,٥٧	١,٥٩	١,٢٢	١,٠٠	٠,٨٧	٠,٧٣	٠,٥٤
عرب								
بالآلاف	٢٧٧,٩	١٩,٦	٣٦,٠	٣٢,٣	٤٨,٧	٤٢,٩	٣٨,٠	٤٥,٥
بالنسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الغرف في المسكن								
١	٢,٧	٢٣,٦	٣,٣	–	–	–	–	–
٢	١٣,٧	٣٧,٤	٢٧,٥	١٦,٧	١٠,٧	٧,٠	٧,٩	٥,٧
٣	٤٠,١	٢٧,٢	٤٦,٧	٥١,٢	٤٠,٤	٣٩,٩	٣٤,٠	٣٦,٨
٤	٣٤,٠	١١,٨	١٨,٣	٢٦,٩	٣٦,٣	٤١,٣	٤٥,٤	٤١,٧
٤,٥ +	٩,٥	–	٤,٢	٣,٩	١١,٧	١١,٧	١١,١	١٥,٦
معدل عدد الغرف للفرد	٠,٧١	٢,٢١	١,٤٤	١,٠٤	٠,٨٦	٠,٧٠	٠,٥٩	٠,٤٤

المصدر Statistical yearbook of Israel 2002

معدل عدد الغرف للفرد الواحد في الوسط اليهودي ١,١٣ غرفة مقابل ٠,٧١ غرفة في الوسط العربي. ومن خلال معطيات الجدول يمكن استنتاج الآتي: كلما كان عدد أفراد الأسرة أكثر، وعدد غرف المسكن أقل، كلما كانت نسبة العرب أكبر. وكلما كان عدد أفراد الأسرة أقل، وعدد غرف المسكن أكثر، كلما كانت نسبة اليهود أكبر.

خلاصة

من خلال ما تم بحثه، نستنتج أن الصراع الاجتماعي بين فئات المجتمع الإسرائيلي ذو شخصية اثنية واضحة.

في الحقيقة إن النظام الصهيوني لا يمتلك أية رؤية سياسية أو مشروعاً لإزالة التباين والتناقضات بين الفئات الإثنية في المجتمع الاسرائيلي، بل ادّعى جازماً ان هذا النظام يستمد قوة استمراريته من الابقاء على هذه التناقضات.

لقد ادعى التكنوقراطيون في المجتمع الاسرائيلي ان ديناميكية التحديث والتطوير الاقتصادي ستساعد على ازالة التوتر والصراع الاجتماعي بين الفئات الاثنية، لكن هذه الرؤية ثبت بطلانها على أرض الواقع.

إن حقيقة التغيير في وضع الفئات الاثنية المهمشة داخل المجتمع الاسرائيلي تكمن أولاً وأخيراً في تغيير حقيقة النظام السائد، الذي يعتمد الفكر الصهيوني.

هوامش

1. Anspreger, F, 1978: Juden und Araber in einem land, - Munchen.

2. Ashkenas, A. 1981: The Structure of Ethnic conflict und Palestinian Political fragmentation, Berlin.

3. Eisenstadt, S.N. 1987: Die Transformation der israelischen Gesellschaft, Frankfurt/M.

4. Farjoun, E. 1983: Palastinensische Araber in Israel - eine Arbeitsreservearmee, in: Schoelch, A. (Hrsg.), Palastinenser in Israel.

5. Graham - Brown, S. 1987: Die Palaestinenser, Darmstadt.

6. Landau, J.M., 1993: The Arab Minority in Israel 1967 - 1991, Political Aspects, Oxford.

7. Lustick I. , 1980: Die stillhaltenden Palaestinenser: Das System der kontrolle ueber die Araber in Israel in: Schoelch, A. (Hrsg.) Palaestinenser in Israel.

8. Mari, S. 1978: Arab Education in Israel, N. y.

9. Smooha, S. Peres, Y. 1980, The Dynamics of Ethnice Inequalities: The Case of Israel, On: Krausz, Ernst, 1980, Studies of Israeli society. Migration, Ethnicity and Community, New Brunswick, London.

10. Ansprenger, F. (1978): Juden und Araber in Oinem Land, Munchen.

11. Zureik, E.T. (1979) : The Palestinians in Isrel, London.